

تداعيات جائحة كورونا على اقتصادات الدول العربية

أدى انتشار جائحة كورونا خلال عام 2020 إلى أحداث صدمة عنيفة على الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى ركود، لم يشهده منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي. فقد أدت التدابير الاستثنائية المتخذة من طرف الحكومات في إطار الحد من تفشي فيروس كورونا المستجد، المتمثلة في إجراءات الإغلاق وفرض الحجر الصحي، إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وفقدان ملايين الأشخاص عبر العالم لوظائفهم، مما أدى إلى ارتفاع عدد الفقراء، وعصف الجهود المبذولة على مدار سنوات عديدة لتخفيض معدل الفقر في العالم، باعتباره أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، كما نتج عن ذلك أيضا زيادة عدم المساواة واتساع الفجوة بين الجنسين، في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك المنطقة العربية.

انكماش الناتج المحلي الإجمالي

بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر سنة 2021، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية مجتمعة سنة 2020 بنسبة 5.5%، مقابل نسبة نمو متواضعة سنة 2019 بلغت 1.9%، باستثناء مصر والتي كانت الدولة العربية الوحيدة التي حققت معدل نمو بلغ 2.5% خلال عام 2020، في حين كانت ليبيا من بين أكثر الدول العربية تأثرا بالجائحة، حيث عرف ناتجها الداخلي الإجمالي تراجعا حادا، قدر بـ 59.7%، تليها لبنان وفلسطين بنسبة تراجع بلغت 25% و 11.5% على التوالي. بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي تراجعا بست نقاط مئوية، ليتحول من النمو بنسبة 2.8% سنة 2019، إلى انكماش قدره 3.3% سنة 2020، والذي كان أكثر حدة في الدول المتقدمة بنسبة بلغت 4.7%. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021)

ويعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات تأثرا بالجائحة، والذي عرف انخفاضا بمعدل النصف على الصعيد العالمي (الاسكوا، فيروس كورونا، التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، 2020)، بما في ذلك الدول العربية، حيث كان قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، أكثر القطاعات تضررا خلال سنة 2020، والذي عرف انكماشاً في كل الدول العربية ما عدا مصر التي حققت نموا طفيفا بلغ 0.8%. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021)

معدل بطالة الأعلى في العالم

بالنظر إلى أهمية قطاع الخدمات بالنسبة للدول العربية، باعتباره أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والمصدر الرئيسي لفرص العمل، فإن تضرره بالجائحة يعني خسائر كبيرة في الوظائف (الاسكوا،

فيروس كورونا، التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، 2020)، في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة أعلى معدل بطالة في العالم، حتى قبل الجائحة ، وهو ما يؤدي إلى ظهور تحديات جديدة تضاف إلى تلك القائمة في الأساس، والمتمثلة بشكل خاص في الاضطرابات السياسية التي تعيشها المنطقة منذ سنة 2011، والتي عرفت بالربيع العربي، وما نتج عنها من أوضاع إنسانية مأساوية، إضافة إلى انهيار أسعار النفط خلال سنة 2014، الذي أدى إلى اضعاف النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، واحداث عجز على مستوى ميزانياتها العامة، وموازن مدفوعاتها. وعلى إثر الشلل الذي طال مختلف الأنشطة الاقتصادية بسبب إجراءات الاغلاق، شهدت معدلات البطالة ارتفاعا في كل الدول العربية، باستثناء مصر والسودان، بالرغم من أن الأخير سجل أعلى معدل بطالة في الدول العربية، بعد سورية خلال عام 2020. وتشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن الجائحة تسببت في خسارة 11 مليون وظيفة سنة 2020، والتي حظيت فئة الشباب بالنسبة الأعلى منها. كما يتوقع أن ينضم 14.3 مليون شخص إلى دائرة الفقر، يصنف أغلبهم ضمن الطبقة المتوسطة، ليصبح عدد الفقراء أكثر من 115 مليون نسمة، أي ربع مجموع سكان المنطقة العربية. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021) (الاسكوا، فيروس كورونا، التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، 2020).

اتساع فجوة عدم المساواة

أدى افلاس وتضرر عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كوفيد-19، إلى ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب، والأشخاص الذين لا يستطيعون ممارسة أعمالهم عن بعد بسبب طبيعتها، أو بسبب تدني مهاراتهم، وهو ما سينتج آثارا سلبية طويلة المدى على عدم المساواة في الدخل والثروات. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021)، وقد كان الفقر وعدم المساواة في ارتفاع في المنطقة العربية حتى قبل الجائحة، كما تعتبر المنطقة الوحيدة في العالم التي تشهد ارتفاع الفقر المدقع. (الاسكوا، كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020)

وبهذا الصدد، تواجه المرأة على مستوى العالم وفي الدول العربية أوجها متداخلة من عدم المساواة، وعوائق عديدة تزيد من تعرضها لمخاطر الجائحة وآثارها. وتتعرض النساء في المنطقة العربية لتداعيات أكبر من جراء جائحة كوفيد-19، بسبب الفوارق بين الجنسين في التنمية البشرية، والتي تعتبر الأكبر في العالم مقارنة بالمناطق الأخرى. فالمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأدنى في العالم، ولا تتجاوز 25%، كما أن أكثر من 39% من الشابات العربيات عاطلات عن العمل. من جانب آخر، يحتمل أن يبلغ نصيب النساء من الخسارة 700,000 فرصة عمل، لاسيما في القطاع غير الرسمي، إذ تمثل النساء ما نسبته 61.8% من مجموع القوى العاملة، مما

سيزيد من اتساع الفجوة بين الجنسين. (الاسكوا، كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020)

من جانب آخر، ستفاقم الجائحة من عدم المساواة في الثروة في المنطقة العربية، والتي تعتبر من بين الأعلى في العالم، إذ يقدر معامل جيني للثروة في المنطقة العربية 83.9، بينما تقدر ثروة أغنى 31 ملياردير في المنطقة سنة 2020 بـ 92.1 مليار دولار، والتي تكافئ ضعف التكلفة السنوية اللازمة لسد فجوة الفقر في المنطقة العربية ككل، حتى بعد أخذ آثار جائحة كوفيد-19 في الاعتبار. (الاسكوا، كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020)

أما من حيث المساواة في توزيع الدخل، فتعتبر المنطقة العربية من بين أقل المناطق تفاوتاً في توزيع الدخل، والذي يبلغ أقصاه في جزر القمر بقيمة 45.3، وأدناه في الجزائر بقيمة 27.6، وذلك على أساس معامل جيني، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021) إلا أنه من المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى ارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل في المنطقة، بحكم التوقعات التي تشير إلى انزلاق نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يصنفون ضمن الطبقة المتوسطة إلى دائرة الفقر.

تفاقم معاناة اللاجئين:

أدت الصراعات والحروب في المنطقة العربية إلى تهجير ملايين الأشخاص وتشريدهم قسراً، كما خلفت أوضاعاً اقتصادية واجتماعية مأساوية، أجبرت الكثيرين على ترك أوطانهم بحثاً عن سبل عيش كريم وملاذ آمن. ويقدر عدد اللاجئين والنازحين الداخليين الذين تستضيفهم المنطقة حسب تقرير للاسكوا بـ 26 مليون شخص، يعيش العديد منهم في مستوطنات أو مخيمات غير رسمية، دون إمكانيات كافية للوصول إلى خدمات حيوية كالرعاية والمياه والمرافق الصحية، كما يعاني 16 مليون منهم من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يؤدي إلى مضاعفة معاناتهم خلال الجائحة.

وبحسب ذات التقرير، يحتاج 55.7 مليون شخص في المنطقة العربية إلى المساعدة الإنسانية. 24.1 مليون شخص منهم في اليمن والذي يعتبر الحالة الأكثر حرجاً، و11.1 مليون شخص في سورية، بينما يبلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة الإنسانية في الدول التي تصنف الأوضاع فيها على أنها مثيرة للقلق، بـ 4.1 مليون في العراق، 9.3 مليون في السودان، 5.2 مليون في الصومال و830,000 في ليبيا. أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذين يحتاجون للمساعدة، والبالغ عددهم 2.4 مليون شخص، فإن

ظروف الاحتلال تقاوم من معاناتهم وتزيد من احتمالية تعرضهم لمخاطر الوباء. (الاسكوا، كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020)

تحديات الأمن الغذائي:

شهدت كل من الصادرات والواردات العربية تراجعاً سنة 2020 بحوالي 26% و12% على التوالي، مقارنة بسنة 2019، نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الدول العربية إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والاتحاد الأوروبي، باعتبارهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية، وذلك نتيجة إجراءات الإغلاق التي أدت إلى عرقلة حركة السلع وإحداث اضطرابات في سلاسل الإمداد، والتي لم يقتصر تأثيرها على الميزان التجاري، بل مس الأمن الغذائي للمنطقة العربية، في ظل اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية-بالرغم من إمكاناتها الكبيرة في المجال الزراعي-الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الفجوة الغذائية بنسبة 31%، شكلت الحبوب ما نسبته 61% من قيمة هذه الفجوة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021) (الاسكوا، آثار جائحة كوفيد 19 على الاقتصادات العربية-التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، 2020)

استجابة الحكومات لتخفيف تبعات الجائحة:

في ظل الإجراءات التي اتخذها العديد من الدول والتي تضمنت الإغلاق الجزئي أو الكلي للمؤسسات والمنشآت، والتباعد الاجتماعي، كرد فعل لانتشار الفيروس، قامت هذه الدول بالمقابل برسم خطط تضمنت حزم تحفيزية، بهدف مساعدة الأسر والشركات على تجاوز تبعات هذه الإجراءات التي أدت إلى توقف ملايين الأشخاص عن العمل، والذي أحدث صدمة على مستوى دخولهم. هذا وقد عرفت الحزم التحفيزية التي أقرتها الدول تبايناً، سواء من حيث المبالغ المخصصة لها، أو من حيث الأساليب التي اتخذتها، والتي شملت منح تحويلات مالية مباشرة للأسر والقطاعات المتضررة كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأجيل دفع بعض الضرائب والرسوم، وتأجيل التصريح عنها، أو إلغاء دفعها في فترات الإغلاق، بالإضافة إلى الإعفاء من غرامات التأخير، وتسهيلات أخرى. وفي نفس السياق، قامت البنوك المركزية باتخاذ مجموعة من التدابير النقدية، كتخفيض كل من نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني ومعدلات الفائدة الرئيسية بشكل تدريجي، وتخفيف المعايير الاحترازية المعمول بها، وذلك من أجل توفير السيولة في الاقتصاد وتشجيع البنوك على منح الائتمان لدعم التعافي الاقتصادي. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص216)

الجدول 2: جهود بعض الدول العربية لإنعاش الاقتصاد خلال جائحة كورونا

الدولة	الحزم التحفيزية	التدابير المتخذة
--------	-----------------	------------------

<p>- تمديد المواعيد النهائية لمدفوعات ضرائب الشركات والاستهلاك والأفراد (ما عدا الشركات الكبيرة)؛</p> <p>- تعليق الضريبة الجديدة المفروضة على الأرباح المحتجزة؛</p> <p>- تخفيض تدريجي للاحتياطي القانوني ومعدل الفائدة الرئيسي؛</p> <p>- إعادة جدولة القروض؛</p> <p>- تخفيف التدابير الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.</p>	<p>الجزائر</p> <p>20 مليار دولار: مخصصات للجزائريين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة؛</p> <p>11.5 مليار دولار: تحويلات للأسر الفقيرة؛</p> <p>16.5 مليار دولار: مكافآت للعاملين في مجال الرعاية الصحية.</p>
<p>- إعفاءات وتأجيلات لدفع الضرائب؛</p> <p>- دعم الكهرباء المؤقت للشركات في القطاعات الرئيسية؛</p> <p>- الالتزام بدفع 60% من رواتب القطاع الخاص لمنع الشركات من تسريح العمال؛</p> <p>- تسهيل تسوية مستحقات القطاع الخاص؛</p> <p>- تعزيز سيولة القطاع البنكي؛</p> <p>- تعليمات توجيهية للبنوك تخص زيادة الإقراض للقطاع الخاص، وإعادة هيكلة القروض دون فرض رسوم.</p>	<p>السعودية</p> <p>18.7 مليار دولار: مخصصة لدعم القطاع الخاص، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛</p> <p>2.4 مليار دولار: مخصصة لتغطية جزء من رواتب القطاع الخاص في القطاعات المتأثرة بشدة.</p>
<p>- انشاء صندوق خاص لدعم الشركات والأسر المتضررة من الجائحة، تقدر قيمته بحوالي 3% من الناتج المحلي الاجمالي؛</p> <p>- تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية، وضريبة الدخل؛</p> <p>- منح بدل شهري للمنتسبين إلى الضمان الاجتماعي؛</p> <p>- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي؛</p> <p>- وقف سداد القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص.</p> <p>- تخفيف الإجراءات الاحترازية المطبقة على البنوك.</p>	<p>المغرب</p> <p>3 مليار دولار أمريكي: من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، والاعتماد على التبرعات لتمويل الحزم التحفيزية ودعم الاقتصاد.</p>
<p>- تأجيل دفع بعض الضرائب والمساهمة الاجتماعية؛</p> <p>- الامداد المجاني بالكهرباء والمياه الجارية للأسر منخفضة الدخل والضعيفة؛</p> <p>- انشاء صندوق دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدبير تسهيل السيولة للشركات للحد من تسريح العمال؛</p> <p>- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي؛</p> <p>- تأجيل سداد جميع القروض.</p>	<p>تونس</p> <p>2.2% من الناتج المحلي الإجمالي: قيمة خطة الطوارئ؛</p> <p>103 مليون دولار أمريكي: مخصصة لإنشاء صندوق دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</p>

<ul style="list-style-type: none"> - زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة 14%؛ - توسيع برامج المساعدة الاجتماعية، شملت 60 ألف أسرة إضافية، موجهة لحوالي 1.6 مليون عامل في القطاع غير الرسمي؛ - منح ائانات طارئة للعاملين في قطاع السياحة؛ - إعفاءات ضريبية وتخفيض تكاليف الطاقة؛ - تخفيض سعر الفائدة. 	<p>6 مليار دولار: تكلفة الخطة الشاملة لمكافحة فيروس كورونا ودعم النمو الاقتصادي.</p>	<p>مصر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إعفاءات ضريبية؛ - توسيع تغطية تأمين الشيخوخة، بالإضافة إلى تقديم مساعدة مادية وعينية لكبار السن والمرضى؛ - تحويلات نقدية مؤقتة للعاطلين والعاملين لحسابهم الخاص؛ - اتخاذ تدابير لدعم قطاع السياحة. 	<p>705 مليون دولار: تم ضخها في الاقتصاد</p>	<p>الأردن</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعليق إيداع ودفع جميع الضرائب؛ - الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب على المعدات الطبية؛ - منح ائانات نقدية للأسر الأشد فقرا؛ - السماح للبنوك بمنح قروض استثنائية بدون فوائد لمدة خمس سنوات للعملاء المتضررين من جائحة كورونا. 	<p>797 مليون دولار: حزمة تحفيز لدعم العمال والمزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.</p>	<p>لبنان</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تأجيل دفع الضرائب، وخفض تصاريح العمال ورسوم الخدمات الأخرى للشركات؛ - تخفيض وإلغاء رسوم جمركية ورسوم البلدية وفواتير الخدمات العامة؛ - تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الفائدة الرئيسي؛ - تقديم قروض مضمونة بسعر فائدة صفري للبنوك لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 	<p>27.2 مليار دولار: حزمة تحفيز لتسهيل اقراض البنوك للقطاع الخاص.</p>	<p>الإمارات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دفع الأجور والفواتير والاعفاء من الرسوم للشركات المتضررة من الجائحة؛ - مضاعفة صندوق دعم السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - زيادة المنافع الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض؛ - تخفيض معدلات الاحتياطي القانوني ومعدلات الفائدة الرئيسية. 	<p>1.4 مليار دولار: حزمة تحفيز تتضمن عدة مبادرات لفائدة الأسر والشركات.</p>	<p>البحرين</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إعفاءات جمركية للسلع والبضائع الغذائية والطبية؛ - إعفاءات من فواتير الخدمات العامة؛ - تخفيض سعر الفائدة الرئيسي. 	<p>20.6 مليار دولار: مخصصة لدعم القطاع الخاص في مواجهة الأزمة؛</p>	<p>قطر</p>

	820 مليون دولار: مخصصة ضمن حزم الدعم لمساعدة الشركات في دفع رواتب موظفيها.	
<p>عمان</p> <p>20.78 دولار: حزمة شاملة في شكل سيولة إضافية للبنوك لتسهيل الإقراض للقطاعات الأكثر تضررا.</p> <p>- تأجيل مدفوعات الضرائب لمدة 3 أشهر؛</p> <p>- إعفاء الشركات في القطاعات الأكثر تضررا من عدة ضرائب ورسوم؛</p> <p>- الدعم النقدي والعيني للأسر الأكثر ضعفا؛</p> <p>- تأجيل سداد أقساط وفوائد المقترضين المتأثرين بالأزمة، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛</p> <p>- خفض سعر الفائدة الرئيسي؛</p> <p>- تخفيف الإجراءات الاحترازية المطبقة على البنوك.</p>		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021) (OCDE, 2020)

خلاصة:

شهدت المنطقة العربية، على غرار باقي دول العالم، أزمة صحية استثنائية لم يسبق لها مثيل، على إثر انتشار ما اصطلح عليه بجائحة فيروس كورونا أو كوفيد-19، والتي أدت إلى شل الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم، نتيجة قيام الدول بفرض تدابير احترازية تمثلت في الحجر الصحي وإغلاق المنشآت والمؤسسات، من أجل احتواء الجائحة والحد من انتشارها، ما تسبب بركود الاقتصاد العالمي، وخلف آثارا عميقة، قد يتطلب تداركها سنوات عديدة، لاسيما في المناطق التي تشهد أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة في الأساس، كالمناطق العربية. ويعكس ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم عدم المساواة في المنطقة العربية، حجم الضرر الذي خلفته جائحة كوفيد-19، والتحديات التي تواجه المنطقة لتجاوزه، كما أدت إجراءات الإغلاق وتوقف سلاسل الامداد واضطرابها إلى تزايد الفجوة الغذائية للدول العربية، بحكم اعتمادها على الواردات الغذائية، مما شكل تهديدا لأمنها الغذائي. وبالرغم من أن الحزم التحفيزية التي خصصتها الدول العربية لدعم تعافي اقتصاداتها، ساهمت في التخفيف من تبعات الجائحة، إلا أن تجاوز آثارها والذي قد يمتد لسنوات طويلة، يتطلب تكثيف الجهود وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، بالإضافة إلى تبني سياسات تنموية واستحداث مناصب عمل وتحقيق تكافؤ الفرص، من أجل تخفيض الفقر وتعزيز المساواة، مع العمل على تحقيق التنوع الاقتصادي، ودعم الإنتاج الوطني من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة، نشرة صحفية حول تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2020.
- بان كي مون، موجز تقرير الأهداف الانمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2015.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2021.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2022.
- رحالي حجيله، التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، مجلة معارف، العدد 17، 2014.
- الشرفات علي جدوع، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الأردن، 2010.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، آثار جائحة كوفيد 19 على الاقتصادات العربية-التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، 2020.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، كوفيد-19، التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، 2020.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتداعياتها على الاقتصادات العربية، تقرير رقم 4، 2020.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاستجابة لفيروس كورونا (Covid-19) في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2020.

مواقع الانترنت:

www.undp.org/sustainable-development-goals

www.un.org/ar/122274

www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda/

www.iisd.org/mission-and-goals/sustainable-development